

## رسالة في الكرم

سألني بعض الأديباء في دمشق عما يرادف كلمة (بَيْرَاق) من العربي الفصيح وكنت لا أعرف لها مرادفاً . فرغبت اليه ان يهيني في الجواب حيناً من الدهر ثم طفت أنصمخ كتاب القاموس المحيط للفيروزابادي حتى ظفرت بضالتي التي أنشدها وأعلت السائل بها . وقد عثرت خلال البحث عنها على كلمات فصيحة تتعلق بالكرم . يتداول الناس غيرها من عامي ودخيل . فارتاحت نفسي الى متابعة البحث والاسنقراء وتدوين مايقم الي من هذا النوع في رسالة مستقلة تقرب على الباحث كل قصي . وتذلل كل ابي .

حتى اذا توفر لدي جملة صالحة من ذلك نهيني صديق لي الى كتاب النخل والكرم المنسوب الى الأصمعي وهو مطبوع في المطبعة الكاثوليكية في بيروت مع كتب أخرى نشرها الدكتور ادغست هفتر أستاذ العربية في كلية السبروك والاب لويس شينغو مدير مجلة المشرق تحت عنوان : « البلفة في شذور اللغة » فاطلعت على نسخة منها من الطبعة الثانية صححها الثاني وضبط حواشيها ورتب لها فهرس على حروف المعجم . فألفتها غزيرة المادة لكنها مشننة المباحث خالية من الترتيب الذي يقرب الوقوف على مسائلها من الطالب والباحث فعارضتها بما جمعه واصطفيت منها ما لم اعثر عليه من قبل ثم استصغبت ما في الخصاص لابن سيده وأضفت ذلك كله الى الرسالة - التي اشتملت على كثير من المباحث الطريفة والاسماء النادرة وأفردت لكل نوع من اجزاء الكرم مبحثاً مستقلاً أتيت فيه على كل ما وقع لي من الأقسام والاسماء والأصاف التي تتعلق به وثلاثه . الى غير ذلك مما لا يجده الباحث في غيرها من الكتب المطولة والأصول العظيمة .

وكنت أود ان اسنفرغ الجهود في ترتيبها وتهذيبها واسنقراء المظان للتقريب عما فيها من المسائل واستخراج ما فيها من العقائل ولكن القدر لم يشأ لي ذلك فقد فجعت بشقبي الذي كان ساعدي الأشد وعضدي الأقوى ففترت بذلك عزيزتي وخامر رغبتني الخور . ثم أشار علي بعض الأديباء ان أنشر الرسالة على علاتها حذراً من ان يعرض لي ما بعوقني عن نشرها فتبتي في زوايا الاوهمال . او تطوى بين ثنايا الايام والليالي وبذهب عملي بين سمع الارض وبصرها . فنزات عند رغبتته . ولم آل جهداً في التمهيص والتحقيق

في المسائل التي نقلتها والأصول التي اخذت عنها على الرغم مما كنت أجده من التحريف والتصحيف والخطأ في الأصول التي نقلت عنها ولا سيما كتاب الكرم المنسوب للأصمعي فان فيه كثيراً من الكلمات التي اشتهت على الناسخ والناشر فتصرفا فيها على ما خيات شرحاً وضبطاً وتأويلاً .

وكذلك رأيت في لسان العرب وتاج العروس ومباديء اللغة للاسكافي والمخهص لابن سيده ضرورياً من عبث النسخ والطبع مما شوه نصرة هذه الاصول وجعل الوصول الى الحقيقة فيها أعز من الأبلق العقوق . ورأيت من المفيد جداً ان أبين شيئاً مما عثرت عليه من الغلط في هذه الكتب ليأمن الباحثون الوقوع فيها اذا عولوا عليها بدون تخصيص وثبت وآثرت الابتداء بكتاب الأصمعي لانه أوفرها خطأً وتحريفاً وأكثرها غلطاً وتصحيحاً على ان في نسبة هذا الكتاب الى الأصمعي مجالاً واسعاً للنظر والشك وان الباحث اذا أمعن النظر في تضعيف مطوره لا يسهه الا الجزم بان نسبته الى الأصمعي خطأ محض والى القراء الكرام تحقيق ذلك وبيان رأي الناشر والمصحح فيه .

(١) ان ناشر كتاب الباقة افنتحه بمقدمة (ص ٢) بين فيها الاسباب التي حملته على نشر الرسائل المدونة في هذا المجموع . وبمدان أفاض في مدحه قال : « وهو بيتديء بثلاثة كتب تنسب الى الأصمعي اي كتاب الداران ثم النخل ثم الكرم الخ » .

(٢) ثم افنتح كتاب النخل والكرم بمقدمة أخرى فقال : (في ص ٦٣) « كتاب النخل والكرم للأصمعي ثم قال : (مقدمة) هذا اثر ثالث لأخوي الامام ابي سعيد عبد الملك ابن قريش الأصمعي كنا استنسخناه في دمشق الفيحاء عن نسخة مصونة في خزانه كتب الملك الظاهر وهو في الأصل ملحق بكتاب قديم منسوب لابن قتيبة الكاتب الشهير يسمى كتاب الجرائم . ولما كان الدكتور ارغست هفتر مغرماً بمصنفات الأصمعي رغب اليانا ان ينشره في مجلة المشرق مع تعليق بعض شروح لغوية عليه نقلاً عن معاجم العرب لاسبنا اللسان فلبينا دعوته ونشرنا هذا الاثر الجليل في أعداد السنة الخامسة من مجلة المشرق بعد ان قابلناه بالتدقيق على النسخة الأصلية في سياحة باثرتها اذ ذاك الى عاصمة ولاية سورية<sup>(١)</sup> الخ . . .

(١) هكذا ضبطت في الاصل بتشديد الياء والصواب تخفيفها كما في القاموس .

ثم قال ان نسبة الدكتور هفتر هذا الكتاب الى الاصمعي فهي على ما نظن تغليب لان نسختنا التي اخذ عنها لا نصريح باسم الاصمعي . ومن المحتمل ان يكون الكتاب لابي عبيد معاصر الاصمعي المنشور سنة ٢٢٤ للهجرة الخ . . .

(٣) قال عند الكلام على الكرم (ص ٧٣) « كتاب الكرم عن ابي حاتم السجستاني ثم قال في آخر الصفحة ( كذا في الاصل ) والظاهر ان ابا حاتم السجستاني روى كتاب الكرم عن الاصمعي ولعله روى ايضاً عنه كتاب النخل السابق ذكره الخ » . . .

هذه جملة مما قاله الناشر والمصحح . وفيه تناقض بين . لان قوله في مقدمة الكتاب اي رقم [١] يبتدئ بثلاثة كتب تنسب الى الاصمعي الخ . صريح في ان كتاب الكرم للاصمعي اذ لم يذكر هناك ما ينفي نسبته اليه . وقوله في المقدمة الثانية اي رقم [٢] هذا اثر ثلاث الامام اللغوي الخ . . . يفيد الجزم بنسبته للاصمعي . ثم قوله بعد ذلك : وهو في الاصل ملحق بكتاب قديم منسوب لابن قتيبة الخ . يناقض ما قبله .

وقوله بعد ذلك : ولما كان الدكتور هفتر مغرماً بمصنفات الاصمعي رغب اليانسا ان ينشره . . . فليينسا دعوته ونشرنا هذا الاثر الخ . . . يفيد القطع بان هذا الكتاب للاصمعي .

ثم قوله : واما نسبة الدكتور هذا الكتاب الى الاصمعي فهي على ما نظن تغليب . وقوله : ومن المحتمل ان يكون لابي عبيد . ثم قوله : ومن المحتمل ان يكون لابي حاتم الخ . يفيد الشك في نسبته الى الاصمعي .

ومن البدهي ان هذه الأقوال متباينة جد التباين وليس شيء منها قائماً على يقين بل كلها مبنية على الحدس والتخمين . والذي يظهر لي ان نسبة هذا الكتاب الى الاصمعي لا تصح بوجه من الوجوه لاسباب كثيرة .

منها ان الكتاب مفتتح بهذه الجملة « حدثنا الحسن بن علي الطومني قال حدثنا ابوسعيد الحسن بن الحسين السكري ببفسداد قال اخبرنا ابو حاتم سهل بن محمد بن عمر السجستاني قال قال الطائفي : يقال لشجر العنب الخ . . . » وليس في هذا السند ذكر للاصمعي .

ولو ان اباحاتم رواه عن الاصمعي كما توهمه الناشر لصرح بذلك .  
 ومنها انه ذكر في الكتاب المذكور في الصفحة ٨١ والسطر ١٥ هذه الجملة ( وقال  
 الجوهري الكرم الخ ) .  
 وهذه الجملة اما ان تكون مدحجة في هذا الكتاب وهي لغير مصنفه وذلك بدعو الى  
 عدم الوثوق به كلاً او بعضاً لاحتمال ان يكون غيرها مثلها من كلام غيره .  
 واما ان تكون من اصل الكتاب فتكون حجة قاطعة على عدم جواز نسبة هذا الكتاب  
 الى الاصمعي او ابي عبيد او ابي حاتم لان الاصمعي توفي سنة (٢١٣) او (٢١٦) او (٢١٧) .  
 وابعبيد توفي سنة (٢٢٣) او (٢٢٤) . وابعبيد توفي سنة (٢٤٨) او (٢٥٠) او (٢٥٥) وقد  
 كانت وفاة الجوهري سنة (٣٩٠) او (٣٩٨) او (٤٠٠) ولم يثبت ان الجوهري عاش نحو  
 قرنين لئلا تاتي له الرواية عن الاصمعي او ابي عبيد او ابي حاتم .  
 ومنها انه قال في متن الكتاب ( في ص ٨٥ ) قال انس فاتحت في ذلك نفظوبه في  
 بغداد الخ . . وقد كانت ولادة نفظوبه سنة ٢٤٤ ووفاته سنة ٣٢٣ . فولادته بعد  
 موت الاصمعي بنحو ثلث قرن ثقباً وبعده وفاة ابي عبيد بنحو ربع قرن وقبل وفاة ابي  
 حاتم بنحو اربع سنوات ومن المحال ان يروي واحد من هؤلاء عن انس الذي فاتح  
 نفظوبه الذي ولد بعد وفاة الاولين وقبل موت الثالث بمدة لا تاتي فيها الرواية عنه  
 كما ان رواية واحد من هؤلاء عن الجوهري مستحيلة ايضاً .  
 ومنها انه يقول في متن الكتاب أنشد الاصمعي كذا وقال الاصمعي كذا وذلك في  
 مواضع كثيرة منها قوله في ص ٨٥ وأنشد للاصمعي . وقوله في ص ٨٩ واما الاصمعي  
 فقال . وفي ص ٩١ وأنشد الاصمعي للاعشى . وقال الاصمعي . وأنشد فيها . وفي ص  
 ٩٢ قال ابو سعيد السكري قال اخبرني الرياشي والزيادي عن الاصمعي . وفي ص ٩٣  
 قال الاصمعي الى غير ذلك . ولو ان هذا الكتاب للاصمعي لم يقل فيه . قال الاصمعي  
 وأنشد الاصمعي وأخبرني الرياشي عن الاصمعي . اذ لا يتأتى ان يروي عن نفسه بواسطة  
 وبدونها .  
 ولا تصح نسبة هذا الكتاب الى ابي حاتم لما ذكرناه آنفاً . ولانه يقول في منته في  
 ص ٧٥ . وسيفي غير رواية عن ابي حاتم قال قال الخليل بن احمد الخ . . ولو كان

لابي حاتم لم يقل ذلك وفي الصفحة نفسها بقول : قال ابو حاتم : وكذا في ص ٨٦ في مواضع متعددة . وفي ص ٩٠ يقول قال ابو سعيد الخ . وفي ص ٩٢ قال ابو سعيد السكري قال اخبرني الرياشي الى آخر ما تقدم وليس فيه ذكر لابي حاتم والمعروف ان ابا سعيد هو الذي روى عن ابي حاتم الى غير ذلك من الامور المتناقضة التي لا يمكن الجمع بينها .

فأصبح هذا الكتاب مجهول الاب دعياً في النسب لا يعلم من هو ابوه على التحقيق . وبدل على بطلان نسبته الى واحد من هؤلاء الأئمة الأعلام امور حجة منها : كثرة ما فيه من إعادة البحث الواحد بالمعنى الواحد في موضعين فاكثر فقد ذكر الحبلية وغيرها وما يخرج منها من الزرع والشكر الى آخره في ص ٧٣ وص ٧٤ ثم كرر معظم ذلك في ص ٨٦ وص ٨٧ وكذلك ذكر ضروب العنب في ص ٧٥ فما بعدها وكرر اكثرها في ص ٨٥ فما بعدها .

وذكر ما يدعم به الكرم والعمل في ص ٧٨ واعاده في ص ٨٢ وص ٨٣ الى غير ذلك مما يتبين بالرجوع اليه والوقوف عليه .

ومنها : كثرة ما فيه من ركافة التأليف والتعقيد مما لم يعهد أمثاله في كلام هؤلاء الأعلام . كقوله في ص ٨٤ والكظامه لها جدران جدر من كل ناحية وهما حافتاها . وقد كظم الكظامه يجدرين والجدر طين حافتياها .

فقد فسر الجدر في اول كلامه بالخافة وجعله في آخر كلامه طين الحافتين . وهذا على غابة من التناقض والسخافة . ثم قال بعد ذلك : والطبي ويسمى الدبل وهي مدبولة بالطين والحجارة اي مطوية نظوى بالحجارة فرمما قصير الحجر منها فلا يلحق باخوانه فيجعل تحته حجير صغير ليرفع الحجر فذلك الصغير يسمى الوسيطة وهو المكان من المكانين اللذين فيها العنب وليس فيها شيء وتسميه الحجر والجمع المحاجر وهو الركب والجمع الركب الخ . فانظر الى ركافة قوله وهو المكان من المكانين الى آخره . وما فيه من سخافة اللفظ والتعقيد والغموض مما يجعل المعنى اخفى من السهي وأعقد من ذنب الضب : وكقوله في ص ٩٤ وقال بعضهم : المَرَبِث يعمل من سويق البلسن ومن البهش يعني المقل ومن المطل ومن الثاربتق ومن الحددل والحددل شجرة تكون بتهامة يقال لها

الأعاليف فذلك ما كان طحن ثم سقى الرُب . والحدل يعمل من الطفتى وهو مما وصف الحمصيص يرب بعصير العنب ثم يؤكل الخ .  
فان قوله : فذلك ما كان طحن الخ . وقوله وهو مما وصف الحمصيص الخ غاية سبب الركافة والسخف .

ولقد فشت كثيراً من كتب اللغة كالمصباح والصحاح والمختر والقاموس وشرحه واللسان فلم أجد من ذكر الميرث والحدل والطفى بهذا الوزن وهذا المعنى .  
ويؤيد بطلان نسبته الى امثال هؤلاء الائمة ايضاً كثرة ما فيه من التصحيف والتخريف والغلط والالفاظ الحوشية وقد وقع فيما كتبه الناشر والمصحح في ذيل الكتاب شيء من الخطأ في ضبط الكلمات وتفسيرها .  
وهذا نموذج قليل مما جاء فيه من هذا القبيل :

قال في ص ٧٥ في ضروب العنب والشوكي . ولم أجد لها في شيء من كتب اللغة ولعل صوابها التبوكي .

وقال في ص ٧٥ ايضاً (والنواسي) الواو مشددة وقد ضبطه هنا وفي ص ٧٦ بفتح النون . وضبطه في ص ٨٥ بضمها وبتشديد الواو في المواضع الثلاثة . وقد قال في التاج (والنواسي) بضم النون . وجاءت في لسان العرب مضبوطة بالشكل بضم النون وتخفيف الواو . وفي المخصص بفتح النون وضمها مع تخفيف الواو . ولم ار من ضبط الواو بالتشديد .  
وقال في ص ٧٦ واما الأطراف فابيض طوال رفاق . قال الشارح نظنه يريد العنب المعروف باطراف العذارى وهو عنب ابيض طوال كأنه البلوط يشبه باصابع العذارى المخضبة الخ . . وظاهر ان قوله عنب ابيض الخ ينافي قوله يشبه باصابع العذارى المخضبة لان الأصابع المخضبة لا تكون بيضاء . وقد سبقه الى هذا الهم كثير .  
وسأيتي انه عنب أسود وهو الملائم لقوله يشبه باصابع العذارى المخضبة .

وقال في ص ٧٩ ثم يقال قد أثلت اي قد فصل ثلثه وأكل ثلثاه « هكذا ضبطها بالفاء والصاد المهملة وبتحتها » وذكر في الذيل : انها في الأصل قد فصل اي بالفاء والضاد . والصواب فصل كما كانت في الأصل كما في اللسان والمخصص والتاج .  
وفي ص ٨٠ فيسمون عنقود العنب الفنا . والصواب القنا بالقاف المكسورة كما في

المخصص واللسان والقاموس وغيرها . وفي ص ٨٠ ايضاً ويسمون كرم العنب الذي يعرش في اصول الشجر العظام الموادي الخ . ومثله في المخصص يعرش في اصول الشجر والصواب يغرس بالغين والسين كما يشعر به بقية كلامه وكما في تاج العروس .  
وفي ص ٨١ فاذا عظمت جداً سميتها بنيقة ثم يكون حثراً ثم يكون غصناً وذلك اول ما يعقد فلا يزال غصناً حتى يأخذ في النضج ويرى فيه السواد الخ . قال الشارح في الذيل : ومنه أغصن العنقود وغصن اذا كبر حبه شيئاً . ولا تخفى ما في قوله وذلك اول ما يعقد . وقوله أغصن اذا كبر حبه . من التناقض . والصواب ثم يكون غصناً بالغين والفساد المجمعين كما سيأتي عن اللسان والمخصص وغيرهما . وفي ذيل الصفحة نفسها الحنة الحب الصغير كالحنان ولم ار من ذكر الحنة بهذا المعنى .

وفي ص ٨٣ فاذا غرست العنب عمدنا الى دعائم فحفرنا لها في الارض من هذا الجانب دعامة بخيال هذه الدعامة الخ . ولا معنى للخيال هنا والأقرب ان تكون بخيال اي بازائها او قبالتها . وفي الصفحة نفسها : وتسمى هذه الخشبة المروضة بالأطر . ضبطها المصحح بضم المحزة وفتح الطاء . وقال في الذيل الأطر والاطر جمع اطرة وهي تضبان الكرم الخ . واقدمت لسان العرب والتاج والمخصص والمصباح والخصار وغيرها فلم أر من ذكر الاطرة بهذا الوزن والمعنى ولا من ذكر انها تجتمع على اطر واطر كما ذكره المصحح .

وذكر في ص ٨٥ في ضروب العنب (الذواحي) ولم اجد له ذكراً في شيء مما لدي من كتب اللغة .

وفي ص ٨٦ : ويقول العرب في العنب انه لشحم اذا كان رياناً والريانة ريانة الخ . وفي اللسان ورجل ريان وامرأة ريانا . وفي القاموس وهو ريان وهي ريانا . وفي الخصار والريان ضد العطشان والمرأة ريانا . فقد جاءت في هذه الاصول بلانوين في الاول ولا تأنيث في الثاني . وفي المصباح فهو ريان وهي ريان<sup>(١)</sup> على وزن غضبان وغضبي . والمعروف عند النحاة ان فعلان اذا كان مؤنثه على فعلى يمنع من الصرف اي

(١) هكذا جاءت في النسخة المطبوعة بالمطبعة الخيرية .

فلا يدخله الثنوين . وان فعلان لا يأتي مؤنثه على فعلانة الا في الفاظ معدودة . وليس ربان منها . ففي هذه الجملة خطأت بيمد كل البعد ان يقما من مثل الأصمعي او ابي عبيد او ابي حاتم .

وفي ص ٨٩ (قال الجذامي : نَبَّ العنب اذا ما قطع عنه ما ليس يحمل) . ولم ار من ذكر (نَبَّ) بهذا المعنى . ولعل اصلها فنب كما سيأتي . وفي الصفحة نفسها مزج العنب اذا ما لَوَّز . وليس في مادة لوز ما يدل على هذا المعنى . ولعل اصلها لَوَّن كما سيأتي . وفي ص ٩٠ والجباب الركابا الى ان قال والواحد الجب . ضبطه بفتح الجيم . وهو في اللسان وغيره بالضم .

وفي ذيل ص ٩٠ وفي اللسان (السُّرْبَة) الصف من الكرم وجاء في مادة شرب : والشَّرْبَةُ الطريقة من شجر العنب . وليست مذكورة في مادة شرب في نسخة اللسان المطبوعة .

الى غير ذلك من ضروب الأغلط والتخفيف والتخريف مما ذكرنا منه بعضاً فيما مضى . وبعضاً فيما يأتي . وضربنا صفحاتنا عن الباقي خشية الإطالة على ان فيما تقدم من الأدلة وحده ، مقنعاً للباحث في ان هذا الكتاب لا تصح نسبته الى الأصمعي ولا الى غيره ممن أراد الناشر الصافه بهم .

ومما يذكر بالأسف ان كتابي المخصص واللسان لم يخلوا من عبث الطابعين وإهمال المصححين فقد رأيت كثيراً فيهما من الخطأ والتخريف . منه ما جاء في المخصص في الجزء ١١ ص ٦٥ ويسمون ما في جوف الهبرة خُبَّة ضبط فيه بالشكل . الهبرة بفتح الهاء وجاءت الخببة بالحاء المحجمة وسيأتي ان الهبرة بالضم . اما الخبة فلم ار من ذكرها بهذا المعنى ولعلها مصحفة عن الخبة بالحاء المهملة . وفي ص ٦٧ ويقال للخشب التي بهرش فوقها (العوارض والمعاطج) ولم ار من ذكر المعاطج .

وفي الصفحة نفسها وتسمى الكروم التي تعرش في اصول الشجر النخ . والصواب تفرس كما في التاج وكما يشعر به بقية كلامه .

وفيها ايضاً ويسمى ذلك المكان (الضار) بالضاد المحجمة . والصواب (الصار) بالصاد المهملة كما في التاج .



وفي ص ٧٠ ( والهرور ) بفتح الهاء . وقد ضبطها التاج بضمها .  
 وفي ص ٧١ ( والمَحْمِل ) وقد ضبطه في كُنْبَر .  
 ومنه ما جاء في اللسان في مادة ( هر ) والهرور ضبطت بالشكل بفتح الهاء وقد  
 تقدم عن التاج انها بالضم .  
 وفي مادة ( غض ) والغض الحَبْن من حين يعقد الى ان يسودّ ويبيض . وقيل  
 هو بعد ان يجدر الى ان ينضج الخ . ولا معنى لقوله الحبن ولا بقوله يجدر بل الصواب في  
 الاول الحنن وفي الثاني يجدر كما نص عليه المخصص . وسيأتي تحفيق ذلك وغيره مما  
 عثرت عليه في مواضعه ان شاء الله تعالى .  
 وقد رأيت ان أقدم على صحت الكرم كلمة في النجم والشجر والجنبه لجزالة فائدتها .  
 وان أضيف الى لمباحث ما عثرت عليه من الفوائد اللغوية . لان الغاية من نشر هذه  
 الرسالة نقر بها من الباحثين وعرضها على رجال العلم ليرشدوني الى ما فيها من الخطأ  
 والزلل . ثم بعد ذلك أنجي عليها بالترتيب والتصحيح والتهذيب . ولست اعتقد السلامة  
 من الغفلة والخطأ في كل ما جاء فيها ولا بلوغها الغاية في الجودة والإحاطة باطراف الحديث  
 لان العصمة والكمال لله وحده .  
 عضو المجمع العلمي العربي  
 سليم الجندي

